الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

28 **يونيو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

هيئة حقوق الإنسان تدشّن برنامجاً تدريبياً لتعزيز القدرات الوطنية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893221

دشنت هيئة حقوق الإنسان برنامجًا تدريبيًا موجهًا لإدارات حقوق الإنسان في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة بمشاركة خبراء وطنيين ودوليين، والذي يستهدف تعزيز قدرات منتسبي تلك الجهات حول الالتزامات الوطنية للمملكة تجاه اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية التي صادقت عليها، وذلك ضمن المرحلتين الثانية والثالثة للبرنامج التدريبي في مجال حقوق الإنسان الموجه لإدارات حقوق الإنسان في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

واستعرض البرنامج الذي سيستمر لمدة أربعة أيام، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان خلال جلسات اليوم الأول الاتفاقيات الدولية وعمل اللجان المختصة، والتي شملت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري وآلية عمل لجنة التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة وآليات عمل لجنة مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، ودور الإدارات القانونية في متابعة تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة.

وستتناول جلسات اليوم الثاني البروتوكولات الإضافية الملحقة باتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية، وآلية عمل لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وآلية عمل اللجنة الخاصة بها.

فيما ستخُصص جلسات اليومين الثالث والرابع للحديث عن التعاون الدولي والالتزامات الوطنية حيث تطرق الخبراء خلالها إلى إعداد التقارير من قبل الدول الأطراف إلى هيئات المعاهدات، والآليات الوطنية لإعداد التقارير ومتابعة التوصيات، وتضمين حقوق الإنسان في سياسات التثقيف والتدريب، ودور الإدارات القانونية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان "المهمات المتعلقة بحقوق الإنسان"، وخطط العمل الوطنية وخطة تنفيذ التوصيات، وقاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات.

وسيشهد البرنامج خلال أيامه الأربعة جلسات نقاش مفتوحة بما يحقق استفادة منتسبي إدارات حقوق الإنسان في الوزارات والهيئات الحكومية من خبرات المفوضية السامية وبرامجها المختلفة ويعزز التقدم المُحرز في مجال تنفيذ التزامات المملكة بموجب تلك الاتفاقيات، وذلك في إطار توجيهات حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد -حفظهما الله-، ومستهدفات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الشورى يناقش زيادة مشاركة القطاع الخاص بوضع لوائح الصناعة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893220

عقدت لجنة الاقتصاد والطاقة في مجلس الشورى اجتماعاً (عبر الاتصال المرئي) برئاسة عضو المجلس رئيس اللجنة الدكتور فيصل آل فاضل ومشاركة معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية الأستاذ بندر الخريف وعدد من مسؤولي الوزارة، وذلك لمناقشة أبرز ما ورد في التقرير السنوي لوزارة الصناعة والثروة المعدنية للعام المالي 1441 / 1442هـ.

وأكد معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية في بداية الاجتماع على أهمية الدور الذي يقوم به مجلس الشورى ممثلاً في لجنة الاقتصاد والطاقة ومنهجيته في العمل على تمكين ودعم الوزارة للقيام بمهامها في رفع كفاءة وجودة أعمال قطاعي الصناعة والثروة المعدنية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 بشكل عام برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية بشكل خاص، وأهمية التعاون والتكامل مع كافة الجهات الحكومية.

وقد ناقش الاجتماع ما تضمنه التقرير السنوي للوزارة عن العام المالي المنصرم، خاصة الهيكل التنظيمي والاستراتيجية الوطنية للصناعة وتكاملها مع سياسات القطاع الحكومي وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من جهة والمنشآت الصناعية من جهة أخرى؛ بهدف بناء اقتصاد صناعي مرن، ومستدام، وتنافسي يُساهم فيه القطاع الخاص بفاعلية.

كما استعرض المجتمعون بناء آليات وأطر عمل لزيادة مشاركة القطاع الخاص في وضع اللوائح والمواصفات الفنية، وتعزيز جهود الوزارة في بحث فرص التعاون المشترك محليًا ودوليًا لتشجيع تنمية الصناعة والثروة المعدنية وتعزيز صورة البيئة الصناعية والتعدينية في المملكة.

وبحث الاجتماع أبرز تحديات قطاع الصناعة والحلول الممكنة لتطوير سلسلة التصنيع وصولًا للصناعات التحويلية المنافسة بالإضافة إلى رفع مستوى حماية المنتجات المحلية من المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة.

ودرس الاجتماع زيادة أثر مصانع البتروكيميائيات ورفع مستوى الاستفادة من هذه الصناعات بتحويلها إلى منتجات استعمال مباشر مقارنة بالكميات المنتجة محلياً، ومدى الاستفادة من تجارب الدول الصناعية المتقدمة لتطوير الصناعات القائمة والمستقبلية في المملكة.

وقد طرح أعضاء اللجنة خلال الاجتماع عددًا من الاستفسارات حيث أجاب معالي الوزير والمسؤولين في الوزارة عن ما ورد من استفسارات حيال تقرير الوزارة.

يذكر أن لجنة الاقتصاد والطاقة إحدى اللجان المتخصصة بمجلس الشورى، التي تدرس حسب اختصاصها الموضوعات والأنظمة واللوائح ذات العلاقة بجوانب الاقتصاد والطاقة بشكل عام وقطاعي الصناعة والثروة المعدنية بشكل خاص.

تعليم الرياض يشارك في الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893231

تشارك الإدارة العامة للتعليم في منطقة الرياض بالاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة المخدرات والذي يوافق 26 يونيو من كل عام.

وبين مدير التعليم في منطقة الرياض حمد بن ناصر الوهيبي، أن مشاركة الإدارة في الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة المخدرات تأتي بمشاركة من وزارة التعليم في تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لتوعية المجتمع بأضرار المخدرات والسموم والحدّ من انتشارها، للوصول إلى مجتمع خالٍ من المخدرات.

وبين أن حكومة سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو سيدي ولي عهده الأمير محمد بن سلمان آل سعود - حفظهما الله - تبذل جهوداً كبيرة في مكافحة هذه الآفة لحماية شبابنا الذين هم ثروة مجتمعنا الغالية التي ترتكز عليها رؤية المملكة لتحقيق مستهدفاتها من أجل وطن طموح ومجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، وذلك من خلال الحد من تهريب هذه السموم ووصولها للمملكة حماية لشعبها من كل ما من شأنه الإضرار بهم.

وأكد الوهيبي أن الإدارة ستقوم من خلال حسابات التواصل الإعلامي لها ولجميع مكاتب التعليم والمدارس بتقديم عدة رسائل توعوية لكافة أفراد المجتمع بخطر هذه الآفة الخطيرة، إسهاماً منها مع الجهات ذات الاختصاص في الحفاظ على ثروات الوطن من الشباب من كل ما من شأنه الإضرار بهم، وبالتالي الإضرار بالوطن واقتصاده.

وزير العدل يدشن أول محكمة نموذجية للأحوال الشخصية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738044

المدينة _ الرياض

A A

دشن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أول محكمة نموذجية -محكمة الأحوال الشخصية بالرياض-، معلنًا بدء تطبيق الهوية المعيارية الموحدة ضمن مشروع يستهدف محاكم المملكة كافة. ويهدف تطبيق مشروع المحكمة النموذجية إلى تحسين وتطوير بيئة العمل في المحاكم، وتطبيق النموذج التشغيلي الحديث لها، إلى جانب تطبيق الهوية المعيارية الموحدة. كما انتهت الوزارة من تطوير بعض قاعات الحكم في محكمة الأحوال الشخصية بالرياض وتحويلها إلى قاعات نموذجية حديثة، إضافة إلى زيادة الكفاءة التشغيلية بنسبة 50% لمناطق العمل.

ومن الآثار المترتبة على تطبيق المحكمة النموذجية تطوير منطقة الاستقبال وانتظار المستفيدين، وتخصيص قسم مستقل لمكتب المصالحة يمكن تشغيله خارج وقت الدوام الرسمي، بالإضافة إلى توفير مناطق استراحات مناسبة للمستفيدين،

وتهدف الوزارة من خلال «المحكمة النموذجية»، إلى إيجاد قنوات تقديم خدمة متنوعة ومتطورة تلبي احتياجات العموم وتسهل عمليات التواصل معهم، وتسهم في اتخاذ قرارات وعمليات تطوير الأداء للمحاكم.

التنمية الاجتماعية: رفع تمويل الفرد في الأسرة من 2000 ليصبح 3000 ريال

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738041

المدينة - جدة

A A

أعلن بنك التنمية الاجتماعية عن تعديل نصيب الفرد ضمن شروط تمويل الأسرة ليصبح 3000 ريال بدلاً من 2000 ريال؛ وذلك تمكيناً للأسر من الاستفادة من البرامج التمويلية.

وأوضح بنك التنمية الاجتماعية أن شرط «نصيب الفرد» هو ما يتم احتسابه بتقسيم الدخل الشهري لرب الأسرة على عدد أفراد أسرته.

وضرب «البنك» مثالاً على ذلك، في حال كان دخل الأسرة الشهري 12 ألف ريالاً وعدد أفراد الأسرة 4 أشخاص، فإن نصيب كل واحد منهم 3000 ريال، وبذلك تكون الأسرة مؤهلة للحصول على تمويل الأسرة.

تقييم "العمل الحر" لفتح المزيد من الفرص المهنية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738037

سعيدالزهراني-الطائف

شرعت «وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية» في تقييم منصة «برنامج العمل الحر»؛بهدف التطوير والارتقاء بها تماشياً مع رؤية المملكة 2030 وسعياً من الوزارة للوصول إلى الطاقات البشرية والباحثين عن فرص دخل والعاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من المواطنين والمواطنات في مختلف مناطق المملكة، ورفع إنتاجيتهم ومهاراتهم وخبراتهم في أعمال ملائمة ومستقرة ومنتجة. وأخضعت الوزارة 9 مهن حرة إلى التقييم وهي الخدمات التخصصي، النقل الموجه، التنمية الريفي، عربات الأطعمة، الحرف اليدوية، الأسر المنتجة، توصيل الطلبات، الخدمات العقارية، والخدمات الإعلامية.

وركزت الوزارة على معرفة كون العمل الحر هو المصدر الوحيد للدخل أو ممارسة وظيفة أخرى معه، أو باحث عن عمل.

أهداف برنامج العمل الحر

-تنويع الفرص للباحثين عن العمل لممارسة العمل الحر

-توعية المجتمع بمفهوم العمل الحر والفرص المتاحة

-تمكين المهتمين بممارسة نشاط العمل الحر

-رفع نسبة الأمان والمصداقية

-يساهم في توفير دخل إضافي وزيادة دخل الأفراد

مزايا وثيقة العمل الحر:

-تساهم في الاستقرار واستمرار الإبداع

-فرصة فتح حساب بنكي

-حلول دفع (STC Pay) رقمية

-توفر فرصا لمصدر دخلك

-التسجيل الاختياري في التأمينات الاجتماعية

تهدف إلى توفير 7 آلاف وحدة سكنية للأسر المحتاجة

«الفيصل» يرعى توقيع اتفاقية بين الإسكان التنموي و«نماء»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2073477

رعى مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، في مقر الإمارة بجدة أمس، توقيع اتفاقية بين برنامج الإسكان التنموي، وجمعية نماء الخيرية بمنطقة مكة المكرمة، ومؤسسة الإسكان التنموي الأهلية، بحضور وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل.

وتهدف الاتفاقية التي وقعها وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان للإسكان التنموي والمشاركة المجتمعية المهندس أحمد القرعاوي، ورئيس مجلس إدارة جمعية نماء الخيرية بمكة المكرمة المهندس منصور صبري، ورئيس مجلس الأمناء بمؤسسة الإسكان التنموي الأهلية «سكن» الدكتور زياد الحقيل، إلى توفير 7 آلاف وحدة سكنية ضمن مشروع الإسكان التنموي في منطقة مكة المكرمة؛ لتمكين الأسر الأشد حاجة من تملك المسكن الملائم.

وأوضح برنامج الإسكان التنموي أن الاتفاقية تأتي امتداداً للتعاون المستمر بين الجهات التنموية لبناء الوحدات السكنية في المنطقة واستكمالاً للاتفاقيات السابقة، ليصل إجمالي أعداد الوحدات التي ستُوفَّر 11 ألف وحدة سكنية ضمن مشاريع الإسكان التنموي في منطقة مكة المكرمة.

وتستمر الاتفاقية 5 سنوات؛ بهدف توفير وحدات سكنية للأسر المُسجلة لدى الجمعية وفقاً لآلية الدعم المعتمدة من قبل منصة «جود الإسكان»، وإيجاد آلية تشاركية بين الأطراف لتسهيل تملك الأسر المحتاجة للوحدات السكنية ضمن خيارات وحلول متنوعة.

وتعمل الاتفاقية على تعزيز المشاركة الخيرية لأفراد المجتمع ضمن منصة «جود الإسكان» بالشراكة مع القطاع الحكومي وغير الربحي، لتمكين الأسر الأشد حاجة من الحصول على المسكن الملائم، بهدف تحقيق الأمان الاجتماعي لها، وزيادة نسبة التملك السكني للأسر السعودية إلى 70% بحلول 2030 وفق مستهدفات برنامج الإسكان - أحد برامج رؤية 2030-، ورفع نسبة إسهام القطاع غير الربحي في الناتج المحلي بالمملكة.

وقدم وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان شكره لأمير المنطقة ونائبه على اهتمامهما ومتابعتهما للمشاريع التي تنفذها وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، مشيداً بالجهود التي تقوم بها جمعية نماء الخيرية في منطقة مكة المكرمة لمنظومة الإسكان بشكل عام وبرنامج الإسكان التنموي بشكل خاص، ما انعكس إيجاباً على تسليم عدد من الوحدات السكنية للمستحقين من الأسر في مختلف مدن ومحافظات المنطقة، منوهاً بالشراكة الفاعلة والمتميزة مع الجمعيات الأهلية بالمنطقة، بجهود متطوعي الإسكان من الشباب والشابات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

9أهداف لدليل توطين وظائف التشغيل والصيانة تسهم في توظيف المواطنين والمواطنات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/27/article_2121441.html

أوضحت الجهات الحكومية المشاركة في رفع نسب التوطين لعقود التشغيل والصيانة بالأجهزة الحكومية والشركات التي تسهم الدولة بنسبة لا تقل عن 51 % من رأس مالها أن دليل التوطين الذي صدر بقرار من المهندس أحمد الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية يحقق 9 أهداف رئيسة ستسهم في نمو القطاع وتطويره وتوسعه في استقطاب وتوظيف المواطنين والمواطنات والإسهام في تنمية المحتوى المحلي بالاقتصاد الوطني.

وهدف الدليل إلى إيضاح وتوحيد آليات تطبيق متطلبات التوطين وكفاءته في جميع عقود التشغيل والصيانة بالجهات العامة ورفع نسب التوطين في القطاع وتحديد الحد الأدنى للرواتب ووضع آلية لتدريب وتطوير قدرات السعوديين ومتابعة الأداء والتطور الوظيفي لموظفي القطاع مع نقل المعرفة لهم وكذلك نقل الموظفين للعقود البديلة في القطاع لتحقيق الاستدامة الوظيفية كما يقدم الدليل شرحا للمستويات والفئات الوظيفية المستهدفة ولآلية نشر الإعلانات الوظيفية والتوظيف في القطاع وكذلك قياس أداء الجهات العامة في توطين العقود وإيضاح آلية تحديد الغرامات لمخالفات تطبيق الدليل.

ويسهم الدليل في تزويد الجهات العامة بجميع الإجراءات اللازمة والمتطلبات لعملية التوطين في عقود التشغيل والصيانة بدءا من مرحلة إعداد كراسة الشروط والمواصفات للمنافسة ومتطلبات التوطين فيها وتحديد الفئات والمستويات الوظيفية للوظائف ونسب التوطين لكل فئة ومستوى وظيفي وذلك ليتمكن المقاولون من الاطلاع على متطلبات التوطين وتقديم عروضهم الفنية والمالية بناء على ذلك ومرورا بتنفيذ العقود وتمكين الموظفين من أداء مهامهم المطلوبة وتوفير التدريب والتطوير ونقل الخبرة وحتى الاستلام النهائي للمشروع.

ومن مبدأ توفير فرص متكافئة للسعوديين الباحثين عن عمل في القطاع فإن الدليل يلزم الجهات العامة بتضمين فقرة في كراسة المنافسة لإلزام المقاولين بالإعلان عن الوظائف المستهدفة في "طاقات" لضمان الوصول لأكبر شريحة من الأفراد. وتضمن الدليل تحديد نسب التوطين لكل الفئات والمستويات الوظيفية الهندسية والفنية والإدارية المختلفة وراعت التدرج في التطبيق بنسب تتراوح بين 30 و 100 % منها تحديد نسبة توطين لا تقل عن 50 % لمستوى الإدارة العليا و 30 % للوظائف الهندسية والتخصصية بالإضافة إلى 100 % للوظائف الإشرافية في تخصصات السلامة وتقنية المعلومات والخدمات العامة والإدارية والدعم.

وحدد الدليل متطلبات التأهيل والتطوير المهني للكوادر الوطنية في تلك العقود وضرورة وجود وصف وظيفي لهذه الوظائف وأهمية قيام الجهة بدورها في متابعة الأداء والتطور الوظيفي لهم كما راعى الدليل تحديد الحد الأدنى للرواتب لكل فئة ومستوى وظيفي بالإضافة إلى آلية نقل الموظفين للعقود الجديدة لضمان تحقيق الأمان الوظيفي والتطوير بما ينعكس على الكفاءة التشغيلية والجودة المطلوبة للعقد.

ويمكن لمنشآت التشغيل والصيانة الاطلاع على) دليل التوطين (كما يمكنها الإعلان عن وظائف القطاع عبر البوابة الوطنية للعمل) طاقات .(يذكر أن 6 جهات حكومية تتشارك في توطين قطاع التشغيل والصيانة وهي وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

الرياض
www.Alriyadh.com

التفكير الناقد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893190

كلمة الرياض

يتفق خبراء وباحثون على أن التطرف والإرهاب والأفكار المتشددة في الغلُوّ؛ هي ثمرة فكر مرتبك ودوغمائي، وشخصية قلقة غير مستقرة. ومن يقرأ في سِيَر الإرهابيين وأصحاب الأفكار الضالّة يجد أنهم يمتعون بسيكولوجية معقّدة وقلقة وغير مستقرّة فكرياً وذهنياً ونفسيّاً.

من هنا فإنّ المُؤمّل في الخطوة العلمية المتطورة التي انتهجتها وزارة التعليم والمتضمنة إقرار تدريس الفلسفة ومناهج تنمية مهارات التفكير أن تخفف من غلواء هذه الأفكار المتطرفة إن لم تجتثّها نهائياً؛ ما يعني المساهمة في خلق جيل واع ومُسيّج بالاعتدال والتسامح وقبول الآخر، وعدم ارتهانه للتأثيرات السلبية من أفكار تنتهج الغلوّ والإقصاء ونبذ الآخر.

إن قراءة في سلوك الجماعات المتطرفة ومؤيّدي العنف تفضي بنا إلى حقيقة ثابتة؛ وهي أنّ الفكر والعقل الهش الرخو الذي لم يأخذ حظّه من الوعي والمعرفة والثقافة وممارسة فضيلة التفكير سيكونان بيئة مثالية وخصبة لأي أفكار مدمّرة وذات طابع عنفي وإقصائي. من هنا فإن التركيز على غرس الفكر الناقد والمتسائل بات ضرورة لأي مجتمع؛ هذا إذا أردنا خلق بيئة إبداعية محفّزة تأخذ شبابنا إلى مناطق تفكير رحبة وتعزز لديهم ملكة التفكير والمساءلة للمعلومة وعدم قبولها على علاتها؛ وهو ما يحدث لدى الشباب الفاقدين تلك الملكات العقلية القادرة على تحصين جميع أفراد المجتمع من التشدد والتطرف والسلوك العنفي. ولعل ما يواجهه عالمنا اليوم من حروب فكرية وإرهاب وتمجيد للاقتتال يجعل التعليم هو الدرع الآمنة للمجتمع ومقدراته من شرور الأفكار الضالة والإرهابيين الذين يحاولون نشر أفكارهم المنحرفة الداعية للعنف ولغة الدم؛ الأمر الذي يجعل من هذه الخطوة تدريس "التفكير الناقد" خطوة مهمة وعظيمة في طريق إشاعة التسامح، وتفتح آفاقاً رحبة للفكر المبدع الخلاق الذي يخدم المجتمع ويصون مقدراته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الحلول المتاحة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/28/article_2121901.html

عبد الحميد العمري

جاءت عملية الدمج الأخيرة للمؤسسة العامة للتقاعد في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ترجمة وامتدادا لبرامج الإصلاح والهيكلة الإدارية المنطلقة أسسها من رؤية المملكة 2030، وتحقيقا لمستهدفاتها النهائية التي سينتج عنها - بمشيئة الله تعالى - تعزيز أكبر للمركز المالي للصندوق التقاعدي بهيكلته الجديدة، وبما يؤمل أن يسهم في تعظيم عوائده الاستثمارية، وفق استراتيجية استثمارية أعلى كفاءة مما كانت عليه سابقا.

تعليقا على الحديث القائم الآن حول العجز المحتمل للصندوق التقاعدي بين مصروفاته "معاشات التقاعد" من جهة، ومن جهة أخرى متحصلاته من الاشتراكات المحصلة، وهو الأمر القائم منذ عدة أعوام بالنسبة للمؤسسة العامة للتقاعد التي تمثل عملية الدمج الأخيرة أحد أهم الحلول التي اتخاذها لتجاوزها، التي سرعان ما بدأ بعدها الحديث عن احتمال اتساع العجز مستقبلا الذي لا تعانيه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الآن، وانصب الحديث ضمن كثير من المحاور أو الأسباب التي تقف خلف العجز على ارتفاع حالات التقاعد المبكر، وما يقابلها من طول الفترة الزمنية التي سيستفيد منها المتقاعد، وهو السبب الذي قد يبدو في ظاهره مقنعا للعاملين في التأمينات الاجتماعية، إلا أنه في الحقيقة وبمقارنته بكثير من الأسباب الأخرى الأكثر وزنا وتأثيرا، سيثبت للجميع أنه لا يتمتع بجزء كبير من القناعة التي وضعها العاملون في التأمينات الاجتماعية فيه، وأن أسبابا أخرى - سيأتي ذكرها - هي التي تستحق الاهتمام الأكبر، والعمل المستمر على معالجتها من جذورها، والمبادرة بالتفكير في الحلول المتاحة خارج الصندوق المفكر فيه لدى العاملين في التأمينات الاجتماعية.

يتوافر لدى الصندوق التقاعدي الجديد الآن كأصول استثمارية "مالية، عقارية" نحو تريليون ريال، وتتوزع التدفقات الداخلة عليه كمتحصلات بدرجة رئيسة بين اشتراكات التقاعد زائدا عوائد استثمار تلك الأصول الاستثمارية المالية والعقارية. يتركز الحديث هنا حول الحلول المتاحة أمام التأمينات الاجتماعية على الزيادة الممكن تحقيقها لهذين البندين الرئيسين "متحصلات اشتراكات التقاعد، عوائد الاستثمار."

ينطلق حل زيادة متحصلات اشتراكات التقاعد من: (1) إمكانية إلزام جميع المنشآت وأصحاب الأعمال الخاضعين للنظام، بدفع 9 في المائة من أجور العمالة الوافدة لديها، ودون تحديد سقف أعلى لنسبة الاستقطاع واجبة الدفع شهريا، وتتم إضافتها لتغذية حساب المعاشات لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والتأكيد هنا على عدم الاستقطاع بأي نسبة كانت من الأجور التي تتسلمها العمالة الوافدة، فيظل الالتزام قائما فقط على المنشأة. (2) إلزام المنشآت وأصحاب الأعمال بدفع 1 في المائة من الأجور المدفوعة للعمالة الوافدة لديها، وتتم إضافتها لتغذية حساب ساند لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، واتباع الآلية نفسها في الإجراء السابق. والتأكيد مجددا هنا أن العمالة الوافدة التي لم يتم تحميلها شيئا من تلك الاستقطاعات، لن تستفيد منها بعد نهاية خدمتها، في الوقت ذاته ستتركز الفائدة من تلك الاستقطاعات على المتقاعدين من المواطنين والمواطنات، أو من فقد عمله تحت مظلة "ساند."

تنطلق الأهمية القصوى لهذين الإجراءين من كونها أولا: ستسهم في تعزيز متحصلات التأمينات الاجتماعية سنويا بما لا يقل عن 15.0 مليار ريال سنويا، بناء على أعداد العمالة الوافدة حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، ووفقا لإجمالي الأجور السنوية التي تجاوزت 168.6 مليار ريال حسب أحدث بيانات حولها. ثانيا: سيسهم هذا الإجراء في دفع المنشآت وأصحاب الأعمال بدرجة أكبر إلى زيادة معدلات التوطين لديها، خاصة بعد إزالة أحد أسباب تفضيلها للعمالة الوافدة على العمالة المواطنة "عدم تحمل تكاليف دفع اشتراكات التقاعد وساند، فيما تدفع فقط 2 في المائة (فرع الأخطار المهنية)".

ويمكن ضمان عدم انخفاض هذه المتحصلات بنسبة مؤثرة مع الانخفاض المحتمل للعمالة الوافدة، بل قد تتخذ مسارا متصاعدا في الأجلين المتوسط والطويل بالتزامن مع زيادة معدلات التوطين، التي ستترتب عليها زيادة نسب الاستقطاع

حقوق الإنسان في الصحافة

الشهري إلى 18 في المائة، وكلا الأمرين ستكون نتائجه محمودة جدا على الأطراف كافة "التأمينات الاجتماعية، المواطنين والمواطنات الباحثين عن عمل، المتقاعدين سواء المبكر أو النظامي."
أما بخصوص زيادة عوائد الاستثمار المالية والعقارية، فسيتركز المقترح على زيادة عوائد الاستثمارات العقارية تحديدا، ذلك أن المؤسستين بوضعهما السابق المنفصل "المؤسسة العامة للتقاعد، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية"، تتوافر لديهما استثمارات كبيرة جدا في مساحات كبيرة من الأراضي، جرى تملكها طوال العقود الخمسة الماضية بتكاليف أدنى بكثير من أسعارها السوقية خلال الفترة الراهنة، وتم تطوير أجزاء منها والتشييد عليها طوال تلك العقود، لكن في المقابل ما زالت لديها مساحات أكبر من تلك الأراضي لم يتم بعد تطويرها والاستفادة منها استثماريا، ويمكنها خلال المرحلة الجديدة التي أصبحت عليها هيكليا، أن تتخذ استراتيجيات استثمارية أسرع وأكبر لتحويل تلك الأصول الخاملة استثماريا إلى أصول نشطة استثماريا، والمساهمة بدرجة كبيرة في زيادة العوائد المتحققة على الأصول المملوكة للصندوق التقاعدي، وسيجد الصندوق فرصا وخيارات واسعة جدا لتحقيق هذا الهدف الاستثماري، لعل من أهمها لتمويل مزيد من استثماراته العقارية أو في أي مجال استثماري آخر يحقق عوائد مجدية، أن يتخارج من ملكية بعض تلك الأراضي بالأسعار السوقية المرتفعة اليوم، ومن ثم يمكنه توظيف المتحصلات الكبيرة والمتوقعة في المجالات الاستثمارية الواعدة محليا، التي لن يقف دورها فقط عند مجرد زيادة العوائد الاستثمارية المتحققة للصندوق التقاعدي، بل سيتجاوزه إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وزيادة كل من النمو الاقتصادي وفرص العمل المجدية أمام المواطنين والمواطنات، وهو الأمر الذي ستنعكس إيجابياته أيضا على الصندوق في الأجلين المتوسط والطويل. إنها الحلول الأقل تكلفة والأعلى عوائد على الاقتصاد الوطني بأكمله، ولا تقف عند حدود الصندوق التقاعدي فحسب، ويؤمل أن تجد اهتماما واستجابة من العاملين في التأمينات الاجتماعية.

كاريكاتير

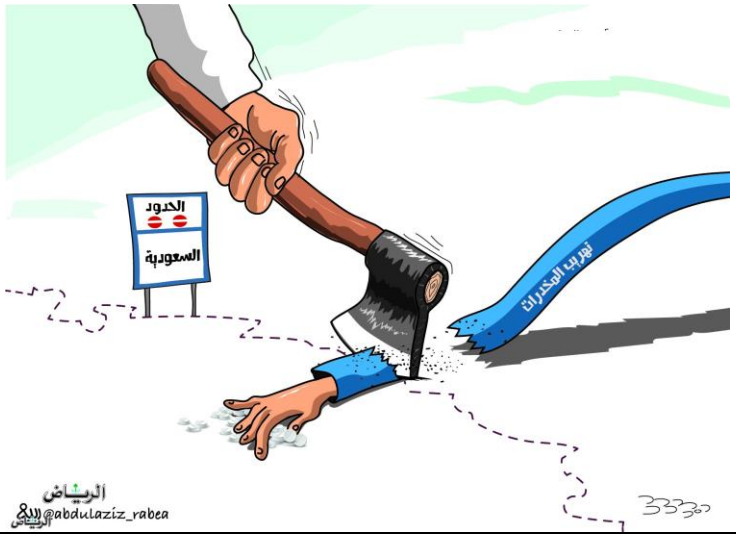

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28 يونيو 2021م

https://www.alriyadh.com/1893205

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ذو القعدة 1442هـ - 28. يونيو 2021م

.

https://www.al-madina.com/article/738052